



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النشيني وعوبد صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أنتن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى - /خالد ابراهيم جاسم .

المميز عليه/المدعى عليه/رئيس الجهاز المركزي للتقدير والسيطرة النوعية/إضافة لوظيفته وكيلته الموقفة الحقيقة لبني داود سلمان .

#### الادعاء

ادعى المدعى (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وان قدم طلباً لتسجيل الاختراع (فقاعة بلاستيكية مثلاًة الجوانب ٢٠٠٨/٢١٧) ولكن تم رفض تسجيله بموجب كتاب المدعى عليه/إضافة لوظيفته المرقم (٩٤٤٧) في ٢٠١٠/٩/٢٧ والذي جاء فيه ((لا يستحق منه براءة اختراع لعدم توفر عناصر الجدة والخطوة الابتكارية والقابلية للتطبيق الصناعي فيه)) ولعدم وضوح أسباب الرفض قدم طلباً لتوضيحه وأجابه المدعى عليه بصورة تفصيلية بالكتاب المرقم (٧٧٠٦) في ٢٠١٠/١٠/٢٤ وتمثل بكون طلب التسجيل بسيط جداً وان استخدام الفقاوة البلاستيكية كغطاء طفلي على محلول في حوض مفتوح من الأعلى لمنع التبخّر واستخدامها في عمليات تغطية سطوح المحاليل وخصوصاً في الخزانات الكبيرة غير مجديه وان موضوع الطلب يختلف عن الفقاوة البلاستيكية وان وحدات البثق معروفة في الأسواق العراقية وان هذه الفقاوة تتكسر عند ارتفاع درجة الحرارة وانه لم يتم التمييز بين البثق مثلاًما تقطع بالسكنين الى الأنصال المطلوبة بعد البثق وانه لم يتتوفر في موضوع الطلب عنصر الجدية والابتكار والقابلية على التطبيق الصناعي وان هذه الأسباب مخالفة للقانون والحقائق العلمية الواقع واللغة العربية وذلك لأن قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٠ لم يصنف طلبات التسجيل من حيث البساطة والتعقيد ولم يحدد معايير التمييز بينهما وان المدعى عليه/إضافة لوظيفته لم يبين ما هو الشيء المتوفر حالياً في الأسواق العراقية ومهما هي درجة الاختلاف ومعاير تحديدها وان الاختراع لا يعد مطورة لشيء موجود وإنما ابتكار لشيء غير موجود وان



الفقاعة البلاستيكية تستخدم كفطاء طافى على سطح المحلول لتكون عازلاً يقتل من الاتصال بين المحلول والهواء فيقلل تبخره دون ان يؤدي الى منع التبخر وان هذا مستخدم حالياً في الخزانات الكبيرة ولكن على شكل فقاعات كروية وليس مثلثة الشكل وانه لا يصح عملها القول بن الفقاعة المستخدمة كحشوة في الأبراج خفيفة الوزن لأن يتوجب مقارنته مع وزن معين وهو ما ينطبق ايضاً على كلافة الحشوة وان استخدام الحشوة في الأبراج أمر معروف وان كونها خفيفة الوزن أو قليلة الكثافة لا يمنع من استخدامها كحشوة في الأبراج المحسوسة كما ان موضوع الطلب لا يختلف عن الفقاعة البلاستيكية وإنما هو شكل جديد للفقاعة البلاستيكية وان كون وحدات البثق معروفة ومعلومة في الأسواق ليس له علاقة بموضوع طلب التسجيل وان الفقاعة البلاستيكية لا تتسرع عندما ترتفع درجة الحرارة وإنما تتصهر وان التمييز بين القطع غير واضح لغويًا وهو يختلف عن البثق وان موضوع الطلب هو ابتكار جديد وفيه الجدية ويتضمن منتج صناعي وفيه تطبيقات صناعية وبذلك يكون رفض طلب تسجيل براءة الاختراع هدراً لجهوده وإجحافاً بحقوقه . تظلم المدعى لدى المدعى عليه بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠١١ وعدد وارد (٢٧٧٥) ورد تظلمه حكماً بتاريخ ٢٠١١/٩ . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠١١/٩/١٢ طالباً الحكم بتعديل القرار المرقم (٦٩٤٧) الصادر في ٢٠١٠/٩/٢٧ من الرفض إلى الموافقة على طلب تسجيل فقاعة بلاستيكية مثلثة الجوانب مع التعريض ، ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٨ و بعد اضماره (٢١٣/٩/٢٠١١) حكماً يقضي برد دعوى المدعى وتحميه أتعاب المحامية . ولعدم قناعة المدعى (المميز) بالحكم طعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/١/٢٦ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التميizi مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان المميز (المدعى) أقام الدعوى بطلب الحكم بتعديل القرار الوارد في كتاب الجهاز المركزي للنقوص والسيطرة النوعية المرقم (٦٩٤٧) في ٢٠١٠/٩/٢٧ من الرفض إلى الموافقة على طلب تسجيل

كو<sup>٧</sup> ماري عريق  
داد كاي بالآي نيتتيهادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٢٠١٢/٣٣ تمييز/الاتحادية

براءة الافتراض مع التعويض . وان محكمة القضاء الإداري بحكمها المميز قضت برد الدعوى مؤسسة قضائيا على ان موضوع الطعن يتعلق بموضوع فنى بحث وان المميز عليه (المدعى عليه) /إضافة لوظيفته يمتلك سلطة تقديرية في تقدير ما اذا كان موضوع المدعى يمثل افتراضاً جديداً من عدمه . وتتجدد المحكمة الاتحادية العليا ان ما ذهبت اليه المحكمة بهذه الصدد غير صحيح حيث كان عليها اجراء التحقيقات ما اذا كان المدعى عليه متوصلاً بإصدار هذا القرار من عدمه وذلك بالرثكون الى خبرة المميز او هيئة الخبراء وفق ما قضت به لاحكام المادة (١٤٠) من قانون الإثبات لبيان ما اذا كان موضوع طلب المدعى ينطبق عليه أحكام براءة الافتراض وفقاً لأحكام الفقرة (٤) من المادة (١) من قانون براءة الافتراض والنماذج الصناعية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ والمعدلة بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٤ من عدمه ومن ثم تصدر حكمها وفق ما يظهر لها من ذلك . وحيث ان الحكم المميز خالف ما تقدم فيكون غير صحيح ومخالفاً لأحكام القانون فقر نقضه وإعادة الدعوى الى محكمتها لإتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في

. ٢٠١٢/٣/٥

الرئيس  
محدث محمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبendi

العضو  
عبد صالح التميمي

العضو  
ميغائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو النمن